قياس وتحليل اثر الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر للمدة (2000-2014)

م.م : رعد محمد ندا

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة تكريت

المستخلص

يعد الأنفاق العام احد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أن التضخم له مصادر عديدة ولا يخلو اقتصاد ما من نسبة ارتفاع معينة في معدلات التضخم وهذه الظاهرة أصبحت عالمية في ظل سعي الدول إلى تحسين قيمة عملتها بالإضافة إلى سعي بعض الدول إلى تحقيق معدلات نمو معينة تكون الارتفاعات في معدلات التضخم مصاحبة لها إن لم تكن هذه المعدلات مستهدفة نتيجة عوامل سياسية واقتصادية محددة .

تعاني مصر من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة عوامل متعددة لذلك فإن البحث يهدف لبيان أهمية ودور الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر وقياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام و معدل التضخم في مصر .

وتوصل البحث : إلى أن الإنفاق العام في مصر يتجه نحو التزايد حتى بلغ في العام 2014 ، (265187) مليون جنيه وهو أعلى قيمة له وبلغ معدل النمو المركب للإنفاق العام في مصر خلال مدة البحث (4%) ، سجل معدل التضخم في مصر(18.23%) في العام 2008 وهو أعلى معدل له ، وبلغ معدل النمو المركب خلال مدة البحث (8.8%) ، وأظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون وجود ارتباط طردي ومعنوي بلغ (0.595) ، أنَّ زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة معدل التضخم بمقدار (B = 2.123).

أوصى البحث : زيادة حجم الإنفاق العام الذي يمثل بدوره الزيادة في جانب الطلب الكلي لابد أن تقابل بزيادة مماثلة في جانب العرض الكلي الفعّال ، وإتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد المصري ، وتفعيل دور السياسة المالية التي تساهم في السيطرة على معدلات التضخم ، وتفعيل دور السياسة النقدية من خلال أدواتها للمساهمة في علاج ظاهرة التضخم ، اتباع السياسات التي تساهم في تقليل أضرار ارتفاع معدلات التضخم على المجتمع المصري .

Measuring and Analyzing the Effect of Public Expenditure on the Inflation Rate in Egypt for the Period (2000-2014)

Asstant lecturer. Raad Mohammed Nada
Raad_aljanabi@yahoo.com

Abstract

Public expenditure is one of the tools of fiscal policy. It reflects the role of the state in intervening in economic life and guiding economic activity to achieve economic stability. The inflation has multiple causes, and most countries suffer from high inflation rates.

The inflation phenomenon has become global as countries seek to improve the value of their currency as well as some countries seek to achieve certain growth rates of which the rise in inflation rates are not accompanied by specific political and economic factors.

Egypt is suffering from high inflation due to various factors. Therefore, the research aims to show the importance and role of public expenditure in the rate of inflation in Egypt and to measure and analyze the relationship between public expenditure and inflation rate in Egypt.

The research found that public expenditure in Egypt is increasing until it reached LE 265,857 million in 2014, which is the highest value. The compound growth rate of public spending in Egypt during the period of research was 4%. The inflation rate in Egypt was 18.23.

The research recommended:

- **I**ncreasing the volume of public expenditure, which in turn represents an increase in the aggregate demand side, must be matched by a similar increase in the overall effective supply side.
- **F**ollow the economic policies to eliminate the imbalance in the relationship of growth between sectors of the national economy, and contribute to increase the productivity of commodity sectors and increase the real supply of goods and services in the Egyptian economy,
- **A**ctivating the role of fiscal policy that contributes to controlling inflation rates and activating the role of monetary policy through its tools to contribute to the treatment of inflation,
- **F**ollow policies that contribute to reducing the damage caused by high inflation rates on Egyptian society.

المقدمة :

تساهم السياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرسومة لها وفي مقدمتها معالجة الاختلالات وصولا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي هذا السياق يبرز دور السياسة المالية من خلال تأثيرها باستخدام أدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والضرائب بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والتضخم بشكل خاص .

ألا أنّ الآراء تتباين في أهمية السياسة المالية ومدى فعاليتها في الاقتصادات المتقدمة من جهة وأهمية هذه السياسة ومدى ملاءمتها في الاقتصادات النامية من جهة أخرى ، إذ أن الاقتصادات النامية في ظل تخلف هيكلها الإنتاجي وقطاعها المالي تعاني من مشكلة التضخم .

يقصد بالتضخم الارتفاع العام والمستمر للأسعار، ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات وبين الادخار والاستثمار وبين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضعف الطاقات الإنتاجية وإنخفاض معدلات تكوين رؤوس الأموال ،أو قد يكون تضخم مستورد وتعتمد بعض الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يؤدى إلى تورط اقتصادها في السياسات

التضخمية التي تؤدى إلى انهيار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التفضيل السلعي والتخلي عن التفضيل النقدي أو إحجام الأفراد عن الادخار خشية من إنخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم من ناحية .

يعد الأنفاق العام احد أهم أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي ، فالأنفاق العام هو احد أدوات الدولة التي تسعى من خلاله إلى زيادة الإنتاج ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتوازن بين العرض والطلب واستقرار معدل التضخم .

تعاني مصر من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة السياسات المالية والنقدية ، مما اثر سلباً على اقتصادها، لقد أدت السياسات المالية التقشفية على السلع والخدمات الأساسية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة في مصر بعد عام 1991 ، إلى إلحاق أضرار كبيرة بفئات واسعة من المجتمع وساهمت في زيادة حدة التفاوت في مستويات الدخل وانتشار الفقر والبطالة رغم الاتجاه الواضح في الاقتصاد المصري إلى السيطرة على التضخم وتناقص معدلاته خلال المدة (1990-2006) بالتغير النسبي في الأرقام القياسية لأسعار فبعد أن كان حوالي (22.21) في عام 1990 مقاساً بالأرقام القياسية لينخفض في العام 2014 إلى (10.15) .

1.مشكلة البحث : شهد مصر ارتفاع كبير في مستوى معدل التضخم ، ويمكن صياغة المشكلة بالسؤال التالي : ما هي العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر ؟ وهل هناك تأثير كمي له وكم هو تأثيره؟

2.أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في بيان دور الإنفاق العام ،وأثره على معدل التضخم في مصر.

3.فرضية البحث : يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في مصر وان وهناك علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم .

4.هدف البحث :يهدف البحث إلى :

أ.بيان أهمية ودور الإنفاق العام في مصر .

ب.تحليل دور الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر.

ت.قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام و معدل التضخم في مصر.

5.حدود البحث :

- تتضمن حدود البحث الزمانية المدة (2000–2014) .

– تتضمن حدود البحث المكانية حدود مصر مكانياً .

6. منهجية البحث : وتتضمن أسلوب وهيكلية البحث التالي :

أ. أسلوب البحث : يتراوح أسلوب البحث بين التحليل النظري عند دراسة الإطار النظري لكل من الإنفاق العام ومعدل التضخم وتحليل العلاقة بين مؤشر الإنفاق العام ومعدل التضخم والتحليل الكمي القياسي عند اختبار العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم .

ب. هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة وهي :

المبحث الأول : تضمن الإطار المفاهيمي للإنفاق العام .

المبحث الثاني : : تضمن الإطار المفاهيمي للتضخم .

المبحث الثالث : قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر للمدة (2000–2014) .

المبحث الأول/الإطار ألمفاهيمي للإنفاق العام

إن السياسة المالية تباشر عملها عن طريق الإنفاق العام بالتحكم في هيكل الاقتصاد وحجمه، إذ تتكرس سياسة الإنفاق العام في أوقات الكساد والبطالة لإيجاد فائضاً في الطلب الكلي الفعال وذلك عن طريق رفع معدلات النفقات العامة بصورة مباشرة عن طريق الزيادة الكمية في الإنفاق العام، أو بصورة غير مباشرة وذلك بتخفيض الضرائب في الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب في الأرباح لتشجيع الاستثمار

أولاً : مفهوم الإنفاق العام :

1. **تعريف وأركان النفقة العامة :** إن تحليل الإنفاق العام وإبراز دوره في الحياة الاقتصادية يقتضي توضيح مفهوم الإنفاق العام ومكوناته الرئيسة، فالإنفاق العام هو جزء من الإنفاق القومي ويتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامة بدوره

المطلوب في الاقتصاد ويشير الإنفاق العام المباشر إلى السلع والخدمات التي تقوم الوحدات الحكومية المختلفة بشرائها إذ يعد الإنفاق العام على هذه الموارد من السلع والخدمات المقياس لقيمتها الاقتصادية (شامي ،2014: 94) .

وهناك من عرف النفقات العامة على إنها : المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (الدوري ،2016 :126) .

ومن هذا التعريف يتضح إن هنالك ثلاثة أركان رئيسة للنفقات العامة هي :

أ.النفقة مبلغ نقدي: تأخذ النفقة العامة الصفة النقدية، إذ إن النقود وسيلة للحصول على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة في المجتمعات المعاصرة عن غيرها من الوسائل التي استخدمت قديماً للحصول على سلع وخدمات من خلال العمل غير المأجور (السخرة) .

ب. تتحدد النفقة العامة بالركن الإداري: إذ يرتبط الإنفاق العام للدولة من خلال أجهزتها وهيئاتها العامة إذ إنَ المبالغ التي ينفقها الأفراد أو الهيئات الخاصة لا تعد نفقة عامة حتى ولو حققت منفعة عامة ما دامت لم تدخل الذمة المالية للدولة أو أحدى هيئاتها .

ت.النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: أنْ يكون الغرض من النفقة العامة سداد حاجة عامة ، باعتبار إن الإفراد متساوون في تحمل أعباء الإيرادات العامة من خلال الضرائب، فيجب أنْ يتساووا أيضاً في النفع الناتج من الإنفاق العام (الدوري ، 2015: 51) .

2.**أنواع النفقات العامة** : هناك نوعان من الإنفاق العام هما (العبيدي ، 2011 : 95) :

أ. النفقات العامة الاستهلاكية : تشمل النفقات الأخرى كالتعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي ، رواتب العاطلين عن العمل) .

تساعد هذه النفقات على تحسين المستوى ألمعاشي للأفراد ورفع مستواهم الثقافي والصحي والعلمي ، وهذا يسهم بشكل فَعال في رفع إنتاجيتهم ومن ثم زيادة الإنتاج القومي ورفع مستوى الاستهلاك القومي .

ب.النفقات العامة الاستثمارية : وهي النفقات المخصصة لتكوين رؤوس الأموال مثل إنشاء السدود وبناء المصانع ....الخ وهذه تساعد على رفع الإنتاجية القومية ، وتسهم في تحقيق الوفورات الخارجية للمشاريع الإنتاجية مما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج وهذا يساعد على نمو وتوسع قطاع الإنتاج أو بمعنى آخر نمو الدخل القومي .

ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما (جميل ، 2006: 8) :

الأول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ويتمثل في أقامة المشاريع الصناعية والزراعية ...الخ والتي يترتب عليها أنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ، زيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات .

أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .

وتقسم النفقات العامة بحسب انتظامها :تقسم النفقات العامة حسب انتظامها إلى قسمين الأول نفقات عامة اعتيادية والثاني نفقات عامة غير اعتيادية (الدوري ، 2016 : 25) :

1.النفقات الاعتيادية : وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية وهي تستخدم لإشباع حاجات دائمة للدولة وعلى هذا الأساس يمكن تحديدها مقدما، مثل ذلك الأجور ونفقات التعليم والصحة وبالتالي فهي تمول عن طريق الإيرادات العامة كالضرائب والرسوم وان هذه النفقات تتكرر بشكل دوري كل سنة.

2.النفقات غير الاعتيادية : هي تلك النفقات التي تحدث بصورة غير متوقعة والتي تظهر الحاجة إليها في لحظات غير متوقعة مثل النفقات الحربية ونفقات الكوارث الطبيعية والنفقات الاستثمارية كبناء

الجسور والمستشفيات وتمول هذه النفقات عن طريق الإيرادات غير الاعتيادية مثل القروض والإصدار النقدي الجديد ويصعب توقع حجمها وقياسها .

ثالثاً : تمويل الإنفاق الحكومي : هناك نوعان من التمويل (جميل ،2006 : 11) :

1.التمويل من المصادر الاعتيادية : وهي المصادر أو المنابع الاعتيادية التي تحصل الحكومة على مواردها المالية منها بصورة طبيعية وسنوية وبشكل تقليدي منها على سبيل المثال لا الحصر ، إيرادات الضرائب والرسوم ، وهذا يعرف بالتمويل الداخلي وان حجمه وأي تغييرات تطرأ عليه تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام وبقدرة الحكومة في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع .

2. تمويل من مصادر غير اعتيادية : وهي المصادر الاستثنائية التي تلجأ إليها الدولة نتيجة لمواجهتها عجزاً في الحصول على التمويل من الموارد الاعتيادية لتمويل الزيادة في أنفاقها السنوي فتلجأ إلى هذه المصادر للإقراض من السلطات النقدية المحلية في البلد (**التمويل بالعجز**) أو اللجوء إلى الاقتراض من الخارج (من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو المصارف الأخرى) ومن خلال ذلك يمكن أن نقول إن الحكومة تؤثر تأثيرا كبيراً من خلال القرارات التي تتخذها بشأن أنفاقها وتحصل على إيراداتها من النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة وما تتركه من أثار مباشرة وغير مباشرة في توزيع الدخل .

ثانياً : تطور النفقات العامة : أدى تطور دور الدولة إلى تطور مفهوم النفقة العامة، فقد كانت النفقة العامة في أطار مفهومها التقليدي ذات طبيعة واحدة، نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف الأساسية التقليدية للدولة (الدفاع والأمن والأشغال العامة) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع وبالتالي حرمان الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929. أخذت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي وفي مواجهة الأزمات الاقتصادية ومع تحول مفهوم الدولة من (المحايدة) إلى (المتدخلة)، ثم إلى الدولة (المنتجة) ، تطورت النفقات العامة تطوراً هاماً، وذلك تحت تأثير الاعتبارات التالية :

1. تعدد أغراض النفقات العامة، فلم تعد تلك الأغراض مقصورة على تمويل وظائف الدولة، بل أصبحت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في البلدان النامية.

2. أتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي.

3. توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعدم اقتصارها على تمويل النفقات العامة (احمد ، 2010 : 15) .

رابعاً : الأنفاق الحكومي والتضخم : يعد الأنفاق الحكومي شرطاً مهماً ورئيساً لعملية النمو والتنمية وان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تمثل المحصلة الرئيسة للنمو وان هذه الزيادة في الناتج تدل على مدى فاعلية الأنفاق الحكومي ، ولاسيما النفقات الاستثمارية التي تعمل على زيادة الناتج وتغير هيكل الاقتصاد القومي النامي وإبعاده عن خصائص الاقتصاد الأحادي الجانب الذي يعتمد على تصدير مادة أولية (استخراجية أو زراعية) ، إن العلاقة بين التضخم وفجوة فائض الطلب يمكن الحصول عليها عن طريق تحديد فائض الطلب من سوق السلع الذي هو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات ، فباستخدام متطابقة الدخل الأنفاقي فأن :

$$Y = I + C + G + (X - M) \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$Y + M - X = I + C + G \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

أي أن الدخل Y ، هو مطابقة لمجموع الاستثمار I ، والاستهلاك C ، والنفقات الحكومية G مضافاً إليه الفرق بين الصادرات X ، والواردات M ، أي صا في الميزان التجاري .

أي أن فجوة فائض الطلب ممكن أن تقاس بالطريقة الأتية :

فجوة فائض الطلب (**EDG**) = صافي العائدات (**NR**) مطروحاً منها النفقات الحكومية (**TE**) ، حيث إن صافي العائدات (**NR**) = صافي الناتج القومي (**Y**) + الواردات (**M**) – الصادرات (**X**) أما النفقات الكلية الحكومية فهي = نفقات عامة + النفقات الخاصة وهي **C+I +G** أذن فجوة فائض الطلب هي **EDG = NR – TE**

$$EDG = (Y+M- X) - (C +I +G)$$

ففجوة فائض الطلب تكون مساوية إلى صافي العائدات (الدخل مضافاً إليه الفرق بين الصادرات والواردات) مطروحاً منها النفقات الكلية (الاستهلاك ، الاستثمار ، النفقات الحكومية) أن هذه التوقعات استندت إلى أن التضخم يظهر كلياً من جانب الطلب وعلى هذا فان العلاقة بين النفقات الحكومية من جهة والوصول إلى الناتج القومي من جهة أخرى يمكن أن تحدد معدل التضخم ونسبة تسارعه (جميل ، 2006 : 12-13)

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للتضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من اشد الظواهر تعقيدا فهيا ظاهرة ذات طبيعة مركبة نقدية واقتصادية واجتماعية فضلا عن كونها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تكون نتائجها خطيرة خاصة ما إذا استشرت في هيكل الاقتصاد القومي فهي تغير بطريقة عشوائية ومجحفة المراكز الاقتصادية والمالية لأفراد المجتمع فيتأثر بها الكثرة خاصة الأفراد محدودي الدخل كما ان التضخم ذاته وهو محصلة عوامل عديدة ذات طبيعة نقدية واقتصادية واجتماعية وسياسية يعمل على تقوية العوامل التي كانت سبب وجودة والنتيجة مزيدا من التضخم وارتفاع أسعار المستوى العام .

أولاً : مفهوم وقياس التضخم : هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعّال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنيه معينه تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ويعرف أيضاً بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بشكل يؤدي إلى تدهور في القوة الشرائية للنقود ، وهو ناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي (الحديثي، 2011 : 16)

ويعرف التضخم بأنه ارتفاع المعدل العام للاسعار خلال فترة زمنية محدده تكون عادة سنة واحده أو أكثر فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعه معينه أو مجموعه سلع ،انه ليس كل ارتفاع في الاسعار يعتبر تضخما كالمنتجات ألزارعيه مثلاً لاسباب تسويقية أو إنتاجيه تتأثر بتأثر السلع كتأثير العوامل المناخية أو تكون لاسباب موسميه كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكيه في مواسم معينه

مثل الأعياد إن مثل هذه التغيرات لا تعتبر تضخما لان مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول (ياس ، 2013: 48) .

والتضخم يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما ويحسب معدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للاسعار (في سنة المقارنة)} - \text{المستوى العام للاسعار (في سنة الاساس)}}{\text{المستوى العام للاسعار (في سنة الاساس)}} \times 100$$

التعريف الأخير يوضح وجود ركيزتين رئيستين لظاهرة التضخم هما:

أ- إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى (المستوى العام للأسعار) ويعرف المستوى العام للأسعار: بأنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما، وفي العادة يتم أعداد ما يسمى برقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات ، وذلك أما وفقاً لأسعار المستهلكين أو المنتجين .

ب- إن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام والمقصود هنا أمران أما الأول : أنْ يكون ارتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع والأمر الثاني : أنْ يكونَ ذلك الارتفاع الملموس ممتداً عبر فترة من الزمن (الوزني ،2004 : 175- 176) .

ويمكن قياس التضخم :

أ – قياس التضخم من خلال الفجوة التضخمية وتكون :

1. **استعمال فائض المعروض النقدي** : ويكون من السهولة معرفة حجم الفجوة التضخمية من خلال المعادلة الآتية :

$$GM = (\Delta M1 - \frac{M1}{GDP})\Delta GDP$$

إذ تمثل :

GM = فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية) .

M1 = إجمالي المعروض النقدي (عرض النقد بالمعنى الضيق) .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

$\Delta M1$ = مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي .

ΔGDP = مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

2. **استعمال فائض السيولة المحلية** : هي الطريقة المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) وتعتمد على الفرق بين التغير في السيولة المحلية وبين التغير في الطلب على النقود ، وهي لا تختلف من حيث المضمون عن الطريقة الأولى سوى أن هذه الطريقة تهتم بالسيولة المحلية بدلا من عرض النقد.

ب – قياس الفجوة التضخمية عن طريق الميزانية العامة :

يكون أساس هذه الطريقة هو المقارنة بين جانبي الموارد والاستعمالات وحسب الصيغة الآتية :

$$GM = (I + C + X) - (GDP - M)$$

إذ تتكون الموارد من :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي .

M = الاستيرادات .

أما الاستعمالات فتتكون من :

I = الاستثمار الكلي (الحكومي والخاص).

C = الاستهلاك الكلي (الحكومي والخاص).

X = الصادرات .

إذن الفجوة التضخمية تساوي الاستعمالات مطروحا منها صافي الموارد .

وسوف تخضع قيمة GM لثلاث حالات :

الحالة الأولى : إذا كانت قيمة GM سالبة دلَّ ذلك على وجود فجوة انكماشية وليست تضخمية ، أي أن عرض السلع والخدمات في الاقتصاد أكثر من الطلب عليها

الحالة الثانية : إذا كانت قيمة GM تساوي صفراً فهذا دليل على توازن الميزانية القومية ولا توجد أي فجوة سواء انكماشية أو تضخمية .

الحالة الثالثة : إذا كانت قيمة GM موجبة وهنا تظهر الفجوة التضخمية بشكل واضح .

ج – يقاس التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار ومشتقاتها مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وتفيد هذه الأرقام عادة في قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الأسعار من فترة لأخرى وحسب السبب الرئيسي للتضخم.

ثانياً : أنواع التضخم : يتكون التضخم من عدة أنواع أهمها (ألحديثي ، 2011 : 22–23) :

أ – **التضخم المفرط (الجامح) :** ويحدث عندما ترتفع الأسعار بسرعة فائقة وبمعدلات عالية جداً (50%–60%) وهنا يفقد الأفراد الثقة بالعملة المحلية ومن ثم اندفاع الأفراد إلى التخلص منها ويفضلون شراء الأراضي والعقارات والسلع المعمرة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود أو ادخارها ، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم وسيطاً للتبادل ذلك لان النقود تكون قيمتها متناقصة بسرعة ، وهذا النوع يعتبر من اخطر أنواع التضخم ويحدث كحالة استثنائية عند الحروب والفوضى السياسية التي تحدث في بعض الدول.

ب- التضخم الزاحف : يتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار (2% تقريباً) خلال فترات يكون الطلب الكلي فيها معتدلاً ، وهذا النوع يمكن السيطرة عليه وتتراوح نسبته ما بين 2-3 % ، مع وجود زيادة في كمية النقود المتداولة والارتفاع النسبي في الأجور.

ت - التضخم المتقلب : يتمثل بالارتفاع الحاد في الأسعار ولمدة معينة وما أن يعالج حتى يعود وبمعدلات عالية ولمدة لاحقة .

ث- التضخم المكبوت : هو تضخم مستتر وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تمتد نظراً لعدم السماح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التقنين وتخفيض أسعار المواد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية .

ج. التضخم المستورد : هذا النوع يظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في السلع الوسيطة والأولية والنهائية المستوردة ؛ نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة الاستهلاكية والاستثمارية مما ينقل هذا التضخم مع الاستيرادات إلى الدول المستوردة ولاسيما مع التطور في النقل والتجارة .

ح.التضخم المستهدف : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عجز الميزانية أو بسبب التخفيضات المستمرة في قيمة العملة المحلية ورفع قيمة عملة أخرى ، أو يتخذ وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتخفيض الديون ومعاقبة الاكتناز والقصد من ذلك الوصول إلى معدل التضخم السنوي الذي تراه السلطة المالية والنقدية مناسباً لحالة الاستقرار الاقتصادي .

ثالثاً : إجراءات السياسات المالية و النقدية في معالجة التضخم :

1.السياسة النقدية : فتهدف إلى التأثير في عرض النقد لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع وتعتبر إدارة السياسة النقدية الوظيفة الكبرى للبنك المركزي ، وفي سبيل ذلك الهدف يقوم البنك المركزي بعدة وظائف تبرز من بينها إصدار البنكنوت وإدارة ومراقبة الائتمان من خلال وظائفه وعموماً فأن مهمة البنك المركزي تتمحور حول أتباع السياسة النقدية الملائمة في أوقات

التضخم أو الكساد ، فإذا وجد أن الاقتصاد مقبل على حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى أتباع سياسة نقدية انكماشية في حين إذا كان الاقتصاد مقبلاً على حالة الكساد يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية (القيسي، 2014،22) .

2.السياسة المالية : هي مجموعة الإجراءات والأساليب والقواعد التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة ويقصد بها أيضاً الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتأمين وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة ، وقد تطور الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متدخلة في النشاط الاقتصادي ، وتستخدم السياسة المالية في معالجة التضخم لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بمفردها واستخدام وسائل السياسة المالية جنباً إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لتحقيق علاج أنجع في مكافحة التضخم (الحديثي 2011 :28) .

رابعاً : آثار التضخم : أهم الآثار التي تؤدي إليها ارتفاع المستوى العام للأسعار(الدوسكي وآخرون 2011:) :

1.الأثر على الدخل : إذ إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة .

2.**الأثر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات :** إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتج المحلي وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الاستيرادات وبالتالي يحصل عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

3. الأثر على الدين العام : إن ارتفاع الأسعار تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود ويستفاد الدائن على حساب المدين .

4. الأثر على إعادة توزيع الدخل : إذ إن أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم النقدية .

5. اثر التضخم على الاستثمار : تلعب معدلات التضخم المرتفعة دورا فعال في تخفيض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في تقييد الاستثمار الذي يعد العامل المحدد ألأول له هو ارتفاع معدلات التضخم وما يسبب من انخفاض قيمة النقود سيدفعان بالوحدات الاقتصادية باتجاه السير نحو تنشيط الميل لشراء الأصول المالية أو الاحتفاظ بالحسابات الادخارية الذي ينعكس في تخفيض التمويل اللازم لاستثمار فانخفاض الادخار في ظل التضخم سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال .

6.اثر التضخم على الفقر : انطلاقاً من علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي فيمكن للفقر أن يتأثر بالتضخم نتيجة لتأثر النمو الاقتصادي بالتضخم وعلى الرغم من الاختلاف وجهات النظر حول العلاقة الجدلية التي تربط بين معدلات التضخم بالنمو الاقتصادي إلا أن معظم الاقتصاديين يميلون باتجاه دعم التأثير الايجابي لمعدلات التضخم المنخفضة بعكس التأثير السلبي لمعدلاته المرتفعة على النمو الاقتصادي (خالد وجمال ، 2016 :288) .

المبحث الثالث

قياس **اثر الإنفاق العام في التضخم في مصر للمدة (2000–2014)**

يُعد الإنفاق العام من أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء إلا أن هناك عدة فوارق منها ما يتعلق بطبيعة الهيكل الإنتاجي ومنها ما يتعلق بتركيبة المجتمع وتصرف أفراده وحجم ما مقدم من نفقات وإعانات للأفراد ، فظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام تعاني منها جميع الدول بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية وهذه الزيادة في حجم الإنفاق العام لها آثارٌ عدة على جميع المتغيرات الاقتصادية ، ومنها معدل التضخم إذ ، لا يخلو اقتصاد ما من نسبة ارتفاع معينة في معدلات التضخم وهذه الظاهرة أصبحت عالمية في ظل سعي الدول إلى تحسين قيمة عملتها بالإضافة إلى سعي بعض الدول لتحقيق معدلات نمو معينة تكون الارتفاعات في معدلات التضخم مصاحبة لها إن لم تكن هذه المعدلات مستهدفة نتيجة عوامل سياسية واقتصادية محددة .

1.متغيرات البحث :

أ.المتغير المعتمد (y) : التضخم وهو نسبة مئوية .

ب. المتغير المستقل : (x) : الإنفاق العام بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي .

2.بيانات البحث : تتكون بيانات البحث من عينة من سلسلة زمنية للمدة (2000–2014) ، وسجل الإنفاق العام في مصر في العام 2000 (145428.8) مليون جنيه وهو أدنى قيمة له ، ويلاحظ أن الإنفاق العام في مصر يتزايد حتى بلغ في العام 2014 ، (265187) مليون جنيه وهو أعلى قيمة له ، وبلغ معدل النمو المركب له خلال مدة البحث (4%) ، في حين سجل معدل التضخم في مصر في العام 2000 ، (2.68%) هو أدنى معدل له في حين بلغ أعلى معدل له في العام 2008 ، وبلغ (18.23%) ويلاحظ أن معدل التضخم يتجه نحو الارتفاع والتزايد ايظاً ، وبلغ معدل النمو المركب له (8.8) مما يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما ، انظر جدول (1)

جدول (1) الإنفاق العام والتضخم في مصر للمدة (2000–2014)

السنة	التضخم % (y)	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	الإنفاق العام (x)	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
2000	2.68	–		145428.8	–	
2001	2.27	−15.3		149459.6	2.8	
2002	2.74	20.7		153224.5	2.5	
2003	4.51	64.6		155782.8	1.7	
2004	11.27	149.9	8.8	161010.2	3.4	4
2005	4.87	−56.8		170061.5	5.6	
2006	7.64	56.9		183542.7	7.9	
2007	9.32	22.0		199720.1	8.8	
2008	18.32	96.6		215788.1	8.0	

2009	11.76	−35.8		219779.8	1.8	
2010	11.27	−4.2		230353.4	4.8	
2011	10.05	−10.8		238752.1	3.6	
2012	7.12	−29.2		251558.1	5.4	
2013	9.42	32.3		254146.6	1.0	
2014	10.15	7.7		265187	4.3	

المصدر : من إعداد الباحث :

*البنك الدولي :

http://data.albankaldawli

3.الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : من الجدول (2) يتضح التالي أن الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين معدل التضخم والإنفاق العام في مصر خلال مدة البحث وأما قوة العلاقة فقد شكلت (0.6) أي إن علاقة الارتباط بينهما جيدة وبمستوى معنوية (0.05) .

جدول (2) معامل ارتباط بيرسون بين معدل التضخم والإنفاق العام في مصر للمدة (2000−2014)

	Pearson Correlation	Sig.	N
X	*5950.	0.019	15

*بمستوى معنوية (5%)

4. **نتائج معادلات الانحدار** : قدرت معادلات انحدار للإنفاق العام في معدل التضخم في مصر وكانت النتائج كالتالي :

جدول (3) نتائج معادلة انحدار الإنفاق العام في معدل التضخم في مصر للمدة (2000–2014)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبة أي إن علاقتها طردية ، مما يعني أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة معدل التضخم ، ويلاحظ أن جميع المعادلات ذات معنوية وناجحة

النماذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park Test
	α	β				
الخطي 6.100 X+Y = −3.949	4120.	190.0	0.019	0.354	1.344	ناجح
اللوغاريتمي التام LnY = −23.915 + 2.123 lnX	0.004	0.002	0.002	0.532	1.097	ناجح
نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY = − 0.94 + 1.023 X	0.877	0.004	0.004	0.482	1.002	ناجح
النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y = − 146.995 + 12.741 lnX	160.0	120.0	120.0	0.396	1.429	ناجح

في الاختبارات الإحصائية والقياسية ، لذلك تم اختيار معادلة الانحدار اللوغاريتم التام ، باعتبارها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم بحسب اختبار R^2 ، إذ أن التغييرات في الإنفاق العام في مصر تفسر(53%) من التغييرات في معدل التضخم ، و (47%) على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق البحث .

أظهرت نتائج النموذج القياسي بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمة (Sig) تساوي (0.002) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج القياسي المستخدم في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر ، يتصف بدرجة معنوية عالية لذا يمكن استخدامه في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ، وأما اختبار (Durbin–Watson) ، فأن قيمته كانت (1.097) وهذا يعني عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمها ، وقد نجح النموذج القياسي في اختبار(park test) أي أنَ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ، أما في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الانحدار (B = 2.123) ، أي أنَّ زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة معدل التضخم بمقدار (B = 2.123) . والشكل البياني التالي يوضح المعادلة التي مثلت العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر

شكل (1) العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في مصر للمدة (2000–2014)

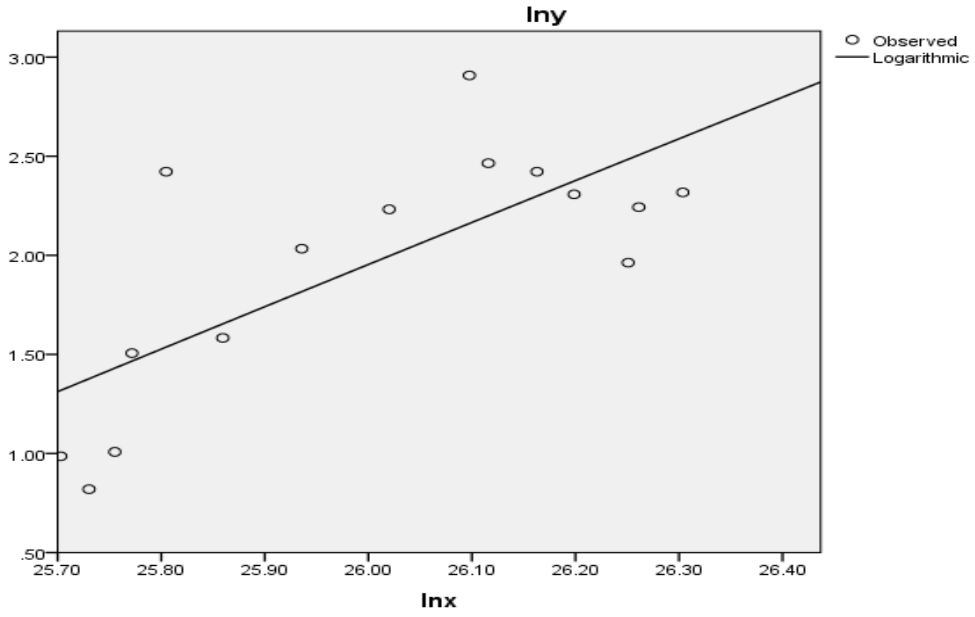

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

الخلاصة :

1. سجل الإنفاق العام في مصر في العام 2000 (145428.8) مليون جنيه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي ، وهو أدنى قيمة له ، وان الإنفاق العام في مصر يتجه نحو التزايد حتى بلغ في العام 2014 ، (265187) مليون جنيه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وهو أعلى قيمة له .
2. بلغ معدل النمو المركب للإنفاق العام في مصر خلال مدة البحث (4%) .
3. سجل معدل التضخم في مصر في العام 2000 ، (2.68%) هو أدنى معدل له في حين بلغ أعلى معدل له في العام 2008 ، وبلغ (18.23%)
4. مصر من ارتفاع معدلات التضخم في الفترة الأخيرة وبلغ معدل النمو المركب خلال مدة البحث (8.8%) .
5. أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون وجود ارتباط طردي ومعنوي بلغ (0.595) .
6. أنَّ زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة معدل التضخم بمقدار (B = 2.123) .

الخاتمة :

1. زيادة حجم الإنفاق العام الذي يمثل بدوره الزيادة في جانب الطلب الكلي لابد أن تقابل بزيادة مماثلة في جانب العرض الكلي الفعّال .
2. إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد المصري .
3. تفعيل دور السياسة المالية التي تساهم في السيطرة على معدلات التضخم .
4. تفعيل دور السياسة النقدية من خلال أدواتها للمساهمة في علاج ظاهرة التضخم .
5. اتباع السياسات التي تساهم في تقليل أضرار ارتفاع معدلات التضخم على المجتمع المصري .

المصادر والمراجع :

1.جميل ، وائل سالم ، (2006) ، العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق (1980–2001) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

2.الحديثي ، خليل عبدالكريم محسن محمد ، (2011) ، تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (1990– 2009) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار .

3.الوزني ، د.خالد واصف ، و الرفاعي، د.احمد حسين (2004) ، مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ، عمان، الاردن .

4.الدوري ، قتيبة ماهر محمود ، (2015) ، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003–2013) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت .

5.الدوري ، علاء شاكر محمود ، (2016) ، اثر الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1995–2013) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .

6. احمد ،عبدالجبار احمد ، (2010) ،دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية (الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختاراً) حالة دراسية العراق للمدة (1990–2007) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

7.القيسي ، قحطان شمران حسن، (2014) ، (تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع اشارة للعراق) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

8.ياس ، د.اسماء خضير، (2013) ، تحليل معدلات التضخم في العارق للفترة (2000–2010) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 .

9.الدوسكي واخرون ، د.ازاد احمد سعدون ، د.سمير نعمة فخري الوائلي، عبدالرزاق عزيز حسين ، (2011) ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – منتصف 2010 تحليل و قياس ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد7، العدد23.

10.شامي ، د.سلام ، (2014) ، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في ليبيا للسنوات (1990–2009) ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد9، العدد36.

11.خالد وجمال ، بن جلول وسالمي ، 2016، تاثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 53.

12.البنك الدولي :

http://data.albankaldawli